

مطلق فهو يؤدي عنه ما كان يتأدى به الفرض حين كان حيا قائما بالفرض
 منها وهذا الصحيح في جواز تقليد الميت ثم قد يوجد من المجتهد المقيم
 استقلال بالاجتهاد والفتوى في مسألة خاصة او باب خاص ويجوز له ان
 يفتي فيما يجده من احكام الواقع منصوصا عن امامه لما يخرج على مذهبه
 وعلى هذا العمل وهو صحيح للمجتهد في مذهب احمد مثلا اذا لحاظ بقواعد
 مذهبه وتدبر في مقاييسه وتصرفاته ينزل من الاحكام منصوصا ته
 وقواعد مذهبه مذهب المجتهد المستقل في الحاقه ما لم ينص عليه الشارع
 بما نص عليه وهذا الاقرب من هذا على ذلك فانه يجزى في مذهب امامه واعد
 سمهدة وضوابط مذهبها بما لا يجده المستقل في اصول الشارع ونصوصه
 وقد سئل الامام احمد رحمه الله عن يفتي بالحديث هل له ذلك اذا حفظ
 ما ثمة الف حديث فقال ارجو فيقول لا يبي اسحاق بن ساقلا فانت تفتي
 وليست تحفظ هذا القدر فقال لكني افتي بقول من يحفظ الف الف حديث
 يعني الامام احمد ثم ان المستفتي فيما يفتيه به من تخريجه هذا امثال لامامه
 لاله وقيل ما يخرج احصاء الامام على مذهبه هل يجوز ان ينسب اليه وانه
 مذهبه فيه لنا ولغيرنا خلاف وتفصيل وللحاصل ان المجتهد في مذهب
 امامه هو الذي يتمكن من التفريع على اقواله كما يتمكن المجتهد المطلق من التفريع
 على كل ما انعقد عليه الاجماع ويدل عليه الكتاب والسنة والاستنباط وليس
 من شرط المجتهد ان يفتي في كل مسألة بل يجب ان يكون على بصيرة في كل ما يفتي به
 بحيث يحكم فيما يدري ويدري انه يدري بل يجتهد المجتهد في القبلة ويجتهد
 العام حين يقبله ويتبعه فهذا صفة المجتهد بن ارباب الازمنة والتخارج
 والطريق وقد تقدم صفة تخريج هذا المجتهد وانه تامة يكون من نصه
 وتامة يكون من غيره قبل اتسام المجتهد محررا للحالة الثالثة ان لا يبلغ به مرتبة
 ائمة المذهب اصحاب الوجوه والطرق غيرا انه فقيه النفس حافظ للمذهب



امامه عارف بادلته قائم بتفريجه ونصرتيه يصور ويحجروا عن يده وتؤيد
 وزيف ويرجح لكنه تصرع درجة اولئك اما الكونه لم يبلغ في حفظ
 المذهب مبلغهم واما الكونه غير متبصر في اصول الفقه ونحوه على انه لا يخلو
 مثله في ضمن ما يحفظه من الفقه ويعرفه من ادلته عن اطراف من قواعد
 اصول الفقه ونحوه واما الكونه مقصرا في غير ذلك من العلوم التي هي
 ادوات الاجتهاد للحاصل لاصحاب الوجوه والطرق وهذه صفة لكثير من
 المتأخرين الذين رتبوا المذاهب وحرروها وصنفوا فيها تصانيف بها يشغل
 الناس اليوم غالبها لم يخفوا من يخرج الوجوه ويمهد الطرق في المذاهب
 واما فتاويهم فقد كانوا يستنبطون فيها الاستنباط اولئك ونحوه ويعتبرون
 غير المسطور والمنقول على المنقول والمسطور نحو قياس المرأة على الرجل في
 رجوع البائع الى عين ماله عند تعذر الثمن والاتباع فتاويهم فتاوي اصحاب
 الوجوه وربما تطرق بعضهم الى تخريج قول واستنباط وجه او احتمال وفتاوي
 مقبولة. للحالة الواجبة ان يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه فهذا يعتد
 نقله وفتواه به فيما يحكيه من مسطورات مذهبه من منصوصات امامه
 او تفريعات اصحابه المجتهدين في مذهبه وتخرجاتهم واما ما لا يجده منقولا
 في مذهبه فان وجد في المنقول ما هذا في معناه بحيث يدرك من غير فضل
 فذكر وتامل انه لا فارق بينهما كما في الائمة بالنسبة الى العبد المنصوص عليه
 في اعتناق الشريك جائز الحاقه به والفتوى به وكذلك ما يعلم انه راجع تحت
 ضابط ومنقول محرر في المذهب وما لم يكن كذلك فعليه الامساك عن الفتوى
 به ومثل هذا يقع نادرا في حق هذا المذكور اذ يجد ان تقع حادثة لم ينص
 على حكمها في المذهب ولا هي في معنى بعض المنصوص عليه من غير فرق ولا تفرقة
 مندرجه تحت شيء من قواعد المذهب المخرجة ثم ان هذا الفقيه لا يكون
 الا فقيه النفس لان تصوير المسائل على وجهها ونقل احكامها بعده لا يقوم

بقرى